

بشأن تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة
الإسلامي



itfc

International
Islamic Trade
Finance Corporation

تقرير مرحلي
التعاون

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

14-13 مايو 2015
أنقرة، تركيا

2	أ - نظرة عامة على تمويل التجارة
3	1. توفير حلول ناجعة ومؤثرة
	2. الحضور الإقليمي
3	3. تعزيز فرص تمويل السلع الاستراتيجية، والدول الأعضاء الأقل نمواً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
4	
5	ب برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة
-	-
	1. نبذة موجزة عن برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة
5	2. قاعدة للتعاون من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي
5	2.1 مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية
5	2.2 مبادرة "المعونة من أجل التجارة" لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني
7	بإقتصادات وسط آسيا
7	2.3 حلقة عمل إقليمية عن تخفيض تكاليف التجارة للنمو الشامل المستدام
8	3. الجهود/المبادرات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي
8	3.1 المجموعة الاستشارية لتعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي
8	3.2 برنامج العمل العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي واستراتيجية
8	الكومسيك
8	3.3 برنامج الرعاية
8	3.4 منتدى تنمية التجارة
8	4. الشراكة من أجل بناء القدرات في مجال التجارة والمعرفة
9	4.1 برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي
9	4.2 دليل تسهيل وتنفيذ التجارة
9	4.3 المركز الإقليمي الدولي للتدريب على التجارة في غرب أفريقيا
	A. نظرة عامة على تمويل التجارة

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توسيع نطاق التغطية والاتصالات في العديد من المجالات، وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المحددة لتعزيز التجارة البنينية في منظمة التعاون الإسلامي. وتعاونت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع فاعلين جدد في تمويل التجارة وجذبت عملاء جددًا في قطاعات جديدة. وبلغت اعتمادات التجارة 5155 مليون دولار أمريكي في 1435 و 2,367 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من 1436 هـ.

وعلى الرغم من أن الاعتمادات لهذه السنة أعلى قليلاً من السنة الماضية، إلا أن الإنجاز كان متميزاً بالنظر إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق محفظة متوازنة. وبنفس الطريقة، تحسن مستوى التوزيع الجغرافي لتدخلات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال السنة مع مزيد من الاعتماد على فرص الأعمال التجارية في منطقة الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، زادت الأعمال التجارية في منطقة "أفريقيا جنوب الصحراء" بنسبة 85% مما رفع من حصتها في المحفظة إلى 8%، من 5% في 1434 هـ. ويوضح الجدول التالي توزيع الاعتمادات حسب المنطقة.

الجدول 1: التمويلات المعتمدة من المؤسسة حسب المنطقة (بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة	1434 هـ الفعلي	النسبة ة المنو ية	1435 هـ الفعلي	النسبة المنوية	1436 هـ 6 أشهر
آسيا/رابطة المستقلة	3,405	67	2,464	48	1,440
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,409	28	2,259	44	833
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*	234	5	432	8	94
إجمالي التمويلات	5,048	100	5,155	100	2,367

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى* إفريقيا جنوب الصحراء

وتواصل المؤسسة تحقيق هدفها الاستراتيجي بالحد من التركيز القطري والقطاعي، إذ تمكنت بفضل الجهود المبذولة لخفض التركيز القطري من تحقيق إنجازات هامة باجتماع بلدان جديدة إلى المحفظة في 1435 (جزر القمر، جيبوتي، فلسطين وقبرغيزستان). ونظراً لحاجة الدول الأعضاء، فقد واصلت المؤسسة عملياتها السيادية خلال السنة. وكما كان الحال في العام الماضي، شكل الإقراض السيادي أكثر من 70% من مجموع الاعتمادات. ويأتي التركيز على القروض السيادية من طلب الدول الأعضاء على الواردات من الطاقة. ومثلت حصة الطاقة في 1435 هـ 80% من المحفظة. وفي هذا الصدد، تتواصل الجهود للحد من حصة قطاع الطاقة في استثمارات المؤسسة للسنوات القادمة. ومن المتوقع أن يتحقق ذلك من خلال التركيز على التمويل المهيكل للتجارة في السلع الناعمة.

الجدول 2: تمويلات التجارة المعتمدة من المؤسسة حسب نوع الضمان (بملايين الدولارات الأمريكية)

نوع الضمان	1434 هـ	النسبة المنوية	1435 هـ	النسبة المنوية	1436 هـ 6 أشهر
سيادي	3,712	74	3,771	73	1,689
ضمان مصرفي	124	2	399	8	215
بدون ضمان	235	5	230	4	125
تمويل مهيكل	977	19	720	14	315
تأمين ائتماني	0	0	35	1	23
الإجمالي	5,048	100	5,155	100	2,367

حتى الآن، نفذت المؤسسة عمليات للتمويل المهيكل مدعومة بالأصول حيث كانت السلع الممولة في ملكية المؤسسة. ومن المتوقع أن ترى النور في السنوات القادمة مبادرة جديدة للأصول على أساس التمويل المهيكل للتجارة. وواصلت المؤسسة توسيع عمليات تمويل التجارة على نحو يحقق المنفعة المشتركة بين الدول الأعضاء بتنمية التجارة البنينية. وترافق هذا التوسع بضمانات كافية حفاظاً على موارد المؤسسة.

1. توفير حلول ناجعة ومؤثرة

إذا ما فُورنت صيغة التمويل المهيكل بأي شكل من أشكال الإقراض أو الاستثمار في الأسواق الناشئة، نجدها تتمتع بقدرة كبيرة على الصمود حتى في أقسى الظروف التي تمر بها الدول والأسواق. وقد هيأت هذه الميزات للمؤسسة مجالاً أرحب لتقديم المزيد من الحلول المتصلة بالتجارة في الأسواق الناشئة كبديل للتمويل التقليدي من الميزانية العمومية.

وواصلت المؤسسة جهودها لتعزيز قدراتها لتطوير حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمساهميها، فتم تنفيذ عمليات تمويل مهيكل مختلفة في البلدان الأعضاء. وقد تطلب ذلك تعاوناً مع مديري الضمان وكلاء البنوك ومجتمع التأمين لتوفير حلول مصممة للكيانات في الدول الأعضاء من أجل استحداث نماذج الأعمال الخاصة بهم. وعلى سبيل المثال، تم عمل الترتيبات اللازمة مع مشغل مستودع جمركي في تركيا لتقديم خدمات إدارة الضمان. كما أبرمت المؤسسة أول خط تمويل تجارة مهيكل مع بنك في رابطة الدول المستقلة وأول عملية تمويل تجارة مهيكل لعمل خاص في بنغلاديش. وعلاوة على ذلك، قامت المؤسسة بهيكل عملية على أساس مستحقات الدعم الحكومي في المغرب لتنفيذ صفقة للغاز النفطي المسال لشركة تعمل في المجتمعات الريفية في البلاد.

وفي إطار استراتيجيتها الداعية إلى تنويع محفظة تمويل عمليات التجارة، بذلت المؤسسة جهوداً كبيرة لاخترق أسواق وقطاعات جديدة. كما أبدت قدراً كبيراً من سعة الحيلة في مواجهة التحديات المتمثلة في المنافسة الشرسة للنفاذ إلى أسواق وقطاعات جديدة. وانتقلت المؤسسة من صيغ التمويل غير المضمون والإقراض بضمانات مصرفية، إلى صيغة الإقراض المهيكل في تجارة السلع. وكانت هذه النقلة الاستراتيجية ضرورية لتمكين المؤسسة من النفاذ إلى أسواق وقطاعات جديدة تتعذر فيها الضمانات التقليدية. كما يسّرت هذا النقلة الجديدة للمؤسسة أن تتحول من تقديم مجرد تمويل إلى تقديم حزمة كاملة من حلول التجارة التي تلبي احتياجات العملاء.

أما في سنة 1436 هـ، فقد بدأت المؤسسة في التركيز على تمويل الصادرات، حيث تم وضع نظام الحسومات الإسلامي لتمويل الصادرات وإنشاء خطوط التمويل الإسلامي للصادرات.

2. الحضور الإقليمي

كانت سنة 1435 هـ سنة مميزة من جهة الوجود الإقليمي، فقد نصبت المؤسسة موظفين لها في كل من مكتب دكا والمكتب القطري الوسيط في إسطنبول. وقد تم تأسيس المكاتب القطرية الوسيطة لمجموعة البنك سعياً لتوحيد وتضافر مصالح كل المجموعة تحت راية واحدة. وتمكن المكاتب القطرية الوسيطة من ضمان وجود أعضاء مجموعة البنك للقيام بالمهام الموكلة إليها هناك. وسوف يمكن الوجود الميداني للمؤسسة من النفاذ إلى السوق المحلية وتوسيع نطاق أعمالها في تنفيذ المزيد من الهياكل المعقدة وتقديم خدمات أفضل، ومحفظة متنوعة ومتوازنة مع التركيز على العملاء. ويستهدف الوجود المحلي تحقيق هدفين استراتيجيين هما:

1. التنويع، والدمج والنمو
2. إدماج التميز التشغيلي

الى جانب ذلك، سوف يكون من شأن الوجود المحلي النشط تعزيز سمعة المؤسسة وعلامتها التجارية من خلال المشاركة في الفعاليات المحلية من أجل تحقيق رؤيتها وهي، "تكون مزوداً معترفاً به للحلول التجارية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وبالتالي، سوف يكون التركيز على ما يلي:

- تحسين مستوى معلومات السوق
- زيادة الاعتمادات
- زيادة الصرف
- زيادة الدخل
- تحسين متابعة العملاء
- التنويع
- الابتكار وحلول التجارة
- السمعة

تواصل المؤسسة توسيع تواجدتها المحلي خلال 1436 في إندونيسيا وبنغلاديش.

3. تعزيز فرص تمويل السلع الاستراتيجية، والدول الأعضاء الأقل نمواً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار التفويض الذي منحه منظمة التعاون الإسلامي للمؤسسة لدعم السلع الاستراتيجية، لا سيما في الدول الأعضاء الأقل نمواً، استطاعت المؤسسة توفير الخدمات المطلوبة في السلع الأساسية، كما هو مبين في الجدول أدناه، مع ضمان الرقابة اللازمة وتصميم هيكل التمويل المناسبة.

الجدول 2: التمويلات المعتمدة لتجارة السلع الاستراتيجية (بملايين الدولارات الأمريكية)

السلعة	1435هـ	1436هـ 6 أشهر
الحبوب والبذور الزيتية	155	255
غير ذلك	350	240
الآلات والمعدات	72	23
القطن	153	30
مواد غذائية أخرى	83	10
السكر	60	0
المعادن	60	30
الأسمدة	68	0
مواد بلاستيكية	25	0
مواد كيميائية أخرى	10	0
أدوية	6	0
معادن أخرى	0	50

كما هو مبين أعلاه، تمكنت المؤسسة لأول مرة من تقديم عملية تمويل التجارة لصالح شركة تصدير في فلسطين لتصدير زيت الزيتون. وعلى الرغم من صغر حجم العملية (مليون دولار واحد) إلا أن أثرها الإنمائي على المجتمع الزراعي المحلي في فلسطين كبير جداً.

تحدد اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما المادة 2 منها، تمويل التجارة أداة لتعزيز التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ولا يزال انعدام التمويل التجاري مشكلة تحتاج إلى معالجة خاصة بالنسبة للدول الأعضاء الأقل نمواً والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، تتواصل الجهود لزيادة عمليات لفائدة الدول الأعضاء الأقل نمواً. وبذلك، فقد وصل التمويل المقدم لهذه الدول 1,865 مليون دولار أمريكي للسنة في 1435 و 540 مليون دولار في 6 أشهر الأولى من 1436.

الجدول 3: التمويلات المعتمدة للتجارة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً (بملايين الدولارات الأمريكية)

القطر	1435هـ
بنغلاديش	1,450.00
بوركينافاسو	147.00
الاتحاد القمري	20.00
جيبوتي	30.00
غامبيا	62.00
المالديف	0.00
موريتانيا	65.00
موزمبيق	0.00
النيجر	20.00
فلسطين	1.00
السنغال	30.00
توغو	40.00

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسة لا تتوفر على آليات مباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لصعوبة تقييم العدد الهائل من السحوبات الصغيرة اللازمة ومراقبة الائتمان في العديد من الأسواق المحلية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تقدم المؤسسة خطوط تمويل بصيغة المرابحة ذات مرحلتين للبنوك المحلية للتغلب على هذه العراقيل. فموجب خط تمويل التجارة والمرابحة ذات مرحلتين، يتم توفير الأموال للبنوك المحلية، التي تقدمها بدورها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ عمليات محددة لتمويل التجارة. وخلال 1435هـ، واصلت المؤسسة تركيزها على هذه الآليات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقدمت 399 مليون دولار أمريكي. وقد بلغ هذا النوع من التمويل 225 مليون دولار أمريكي خلال 6 أشهر الأولى من 1436هـ.

B. برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة

1. نبذة موجزة عن برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة

يهدف برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة إلى تكميل جهود المؤسسة ودعمها في سبيل تعزيز التجارة والتعاون التجاري بين دولها الأعضاء. كان البرنامج إلى حدود سنة 2012، يجري تشغيله حسب المناسبات، حيث يجري تنفيذ الأنشطة المختلفة في إطار أربعة خطوط للعمل: تشجيع التجارة، تيسير التجارة، تنمية القدرات، وتطوير المنتجات الاستراتيجية.

وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة خلال تلك الفترة تنظيم / دعم المشاركات الجماعية لمنظمات ترويج التجارة في المعارض التجارية الدولية والبعثات التجارية، ومنتديات الأعمال، وتنظيم برامج تدريبية لتنمية القدرات ذات الصلة بالتجارة، وتنظيم / دعم عقد الندوات المحورية التجارية المتخصصة، وورشات العمل والمنتديات، واجتماعات فريق الخبراء بهدف توفيق الآراء بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالتجارة لتنفيذها مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

وقد غير برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة نموذج أعماله ابتداء من 2012، ليركز على البرمجة وتطوير الشراكات وتعبئة الموارد. وتقوم استراتيجية برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة الجديدة على كونه "همزة وصل"، من خلال توسيع الشراكة التجارية وتجميع الموارد التقنية والمالية لتطوير برامج شاملة لتنمية التجارة الإقليمية / المحورية. وفي هذا الإطار، تتركز جهود البرنامج على وضع وتنفيذ البرامج الرئيسية التالية بالتشاور والتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء في مجال التنمية التجارية.

1. مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية
2. مبادرة "المعونة من أجل التجارة" لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا
3. منتدى تنمية التجارة
4. برنامج الجسر التجاري للمعرفة
5. برنامج الشراكة العالمية لتنمية التجارة

ويحتوي كل برنامج على خطة عمله المستقلة لمعالجة مختلف التحديات والاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء. وتهدف التدخلات في إطار البرنامج إلى تسهيل المعاملات التجارية في الدول الأعضاء وبينها للحد من تكلفة التبادل التجاري والوقت، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في المجالات المتعلقة بالتجارة، وتوفير الفرص لرجال الأعمال لتطوير شراكات جديدة، والتغلب على عراقيل جانب العرض وتعزيز قدرات التسويق والإدارة. وتقدم الفقرات التالية معلومات موجزة عن هذه البرامج.

2. قاعدة للتعاون من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي

2.1. مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية

تعد مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية أحد الأمثلة الملموسة على التوجه الجديد للبرنامج نحو تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة للدول الأعضاء بطريقة متكاملة وشاملة. فهو بذلك منصة للتعاون والتآزر بين المؤسسات ذات الصلة بالتجارة الوطنية والإقليمية والدولية والجهات المانحة.

بدأت الوكالات المنفذة في 2014 تنفيذ المسار السريع لبرامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية، والذي أرسى الدعائم الرئيسية لتعزيز الترابط بين البلدان المستفيدة.

وبدأت المبادرة بالتصدي لقطاع البنية التحتية اللين من قبيل قضايا تنمية التجارة من خلال المساهمة في خلق بيئة مواتية للتجارة والأعمال في الدول الأعضاء وبينها. وقد أجري في 2014 العديد من الدراسات لتحديد العوائق التنظيمية والإجرائية والتدابير غير الجمركية أمام التجارة، والتي يمكن القضاء عليها من خلال تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات التجارية بين الدول العربية. وسوف تكون هذه الدراسات بمثابة مدخلات لتطوير مشاريع شاملة لإصلاح الأنظمة الجمركية. كما تم إطلاق برنامج مساعدة فنية مخصصة في 1435 هـ لتعزيز القدرات الفنية والمؤسسية لجامعة الدول العربية، مما سوف يتيح للجامعة مراقبة أفضل لتنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية رفيعة المستوى، وتقديم الدعم الفني الفعال للدول الأعضاء لتنفيذ سياسات الجامعة في مجال التجارة.

وقد قرر اجتماع مجلس المبادرة، الذي انعقد في جدة يومي 03-04 ديسمبر 2015 تغيير ترتيب تنفيذ وإدارة زمام المبادرة لتفويض مهام رصد المشاريع وإدارة الصناديق إلى المؤسسة بعدما كانت بيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبذلك عدت المؤسسة اليوم بمثابة وحدة التنسيق والرصد في إطار برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة للنهوض بهاتين المهمتين الجديتين.

2.2. مبادرة "المعونة من أجل التجارة" لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعنى باقتصادات وسط آسيا

في ضوء الخبرات المتراكمة من مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية، بذلت جهود في إطار برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة لوضع اللمسات الأخيرة على وثيقة المشروع لمبادرة المعونة من أجل التجارة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعنى باقتصادات وسط آسيا، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وتتكون هذه المبادرة من عنصرين فرعيين. وتهدف المكونات الأولى إلى تحسين التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول آسيا الوسطى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تنفيذ مختلف تدابير تيسير التجارة على المستوى الوطني والإقليمي. ويهدف المكون الثاني من المشروع إلى تحسين القدرة التنافسية التجارية في مجال الصناعات الزراعية الغذائية في بلدان برنامج الأمم المتحدة الخاص المعنى باقتصادات وسط آسيا وإمكانية إدراجها ضمن سلسلة القيمة العالمية. وسوف تتناول التدخلات المقترحة في إطار العنصر الثاني القيود من جانب العرض التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الزراعية الغذائية. وفي إطار المشاريع، سيتم تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الاستشارية لتطوير جودة منتجاتها وتوسيع خطوط الإنتاج / التغليف.

وقد أعد برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة مشروعاً وقدمه إلى مكتب تنسيق الكومسيك بهدف بدء تنفيذ المكون الأول، بعنوان "برنامج تسهيل التجارة لدول آسيا الوسطى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويهدف المشروع إلى تعزيز الترابط التجاري بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز التنظيمية والإجرائية أمام التجارة الإقليمية. وسيبدأ التنفيذ في الربع الثاني من 2015. وعلاوة على ذلك، تعترم المؤسسة تنظيم لقاء تشاوري بالتعاون مع البنك خلال الربع الثالث من 2015 لمناقشة ترتيبات التنفيذ وطرائق الشراكة في إطار المبادرة وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعنى باقتصادات وسط آسيا مع الدول الأعضاء المستفيدة والشركاء في المشروع.

2.3. حلقة عمل إقليمية حول تخفيض تكاليف التجارة للنمو الشامل المستدام

في إطار الاستعدادات الجارية للاستعراض الشامل لمبادرة المعونة من أجل التجارة، نظمت المؤسسة حلقة دراسية إقليمية في عمان، الأردن خلال 21-23 أبريل 2015، بمشاركة الدول الأعضاء الناطقة بالعربية والمنظمات الدولية والإقليمية. وكان الهدف من الندوة تسليط الضوء على خبرات الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية واحتياجاتها في مجالات الحد من تكاليف التجارة والآثار المرتبطة بها والخروج بتقرير يُستفاد منه في إعداد تقرير مجموعة البنك الذي سيقدم بمناسبة الاستعراض الشامل الخامس للمبادرة. وسوف يقدم المشاركون خلال الندوة عرضاً حول كيفية معالجة قضايا الوصول إلى الأسواق، وإزالة التدابير غير التعريفية، وتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية، واستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات التجارية، وبرنامج تيسير التجارة الإقليمية، وسياسات تيسير التجارة الحكومية والبرامج. ومن المتوقع أن تسهم الندوة في تقرير مجموعة البنك الذي سيتم توزيعه بمناسبة الاستعراض الشامل الخامس للمبادرة.

3. الجهود/المبادرات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

واصل البرنامج بذل الجهود خلال سنة 1435 هـ على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لإقامة تواصل وتعاون جدي بين الهيئات التجارية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وفيما يلي أمثلة لبعض التدخلات التي قام بها برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة:

3.1. المجموعة الاستشارية لتعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

تنفيذاً للقرار ذي الصلة للدورة الثلاثين للكومسيك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الاجتماع السابع للمجموعة الاستشارية حول تنفيذ البرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة البينية في الدار البيضاء، المغرب يومي 2-3 مارس 2015. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع استعراض أعضاء الفريق الاستشاري للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج التنفيذي ومناقشة سبل المضي قدماً في تعزيز التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ البرامج اللاحقة للمنظمة. كما استعرض الاجتماع تقرير التقييم الذي أعده الاستشاري حول تنفيذ البرنامج التنفيذي، والذي سيرعرض على اجتماعات الكومسيك في 2015 بعد وضع آخر اللمسات عليه.

3.2. برنامج العمل العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي واستراتيجية الكومسيك

وعلى نطاق أوسع، كان البرنامج يعمل بنشاط في إعداد برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال مد الأمانة العامة للمنظمة بالجوانب التقنية. وعلاوة على ذلك، فالبرنامج/المؤسسة شريك استراتيجي رئيسي لمكتب تنسيق الكومسيك، إذ يقدم الدعم التقني لتنفيذ استراتيجية الكومسيك الجديدة من خلال فريق العمل الخاص بالتجارة وإدارة دورة المشروع.

3.3. برنامج الرعاية

واصل البرنامج جهوده لتلبية الطلبات المالية المختلفة الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية لرعاية أو دعم تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتجارة. كما قدم الدعم المالي لتسهيل مشاركة الدول الأعضاء الأقل نمواً في أنشطة الترويج التجاري، والاجتماعات والندوات التي تنظمها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

3.4. منتدى تنمية التجارة

البرنامج الرائد الآخر في إطار برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة هو منتدى تنمية التجارة، وهو بمثابة محاولة لتأسيس منصة شراكة بين القطاعين العام والخاص، يلتقي في ظلها واضعو السياسات التجارية ورجال الأعمال. والغرض من ذلك هو توضيح القضايا والسياسات المتعلقة بالتجارة بهدف الاتفاق على حلول مشتركة لمواجهة التحديات المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية التجارية، وتوفير فرص لإقامة شراكات تجارية بين رجال الأعمال من خلال عقد لقاءات التعارف. أما الهدف الآخر فيتمثل في توفير الفرص التعليمية من خلال عقد لقاءات لبناء القدرات. كما جرت مناقشات أولية حول ترتيبات الشراكة وتفاصيل الأدوار والمسؤوليات مع الدولة المحتمل استضافتها للمنتدى الأول سنة 2015.

4. الشراكة من أجل بناء القدرات في مجال التجارة والمعرفة

يعتبر بناء قدرات بشرية ومؤسسية قوية في مجال التجارة أمراً ضرورياً لتطبيق جيد وإدارة طويلة الأجل لتنمية مشاريع / مبادرات التجارة. من أجل ذلك، أدرجت العناصر الفرعية التالية من برنامج الجسر التجاري للمعرفة.

4.1. برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي

لا تعكس التجارة البينية بين الدول العربية والدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إمكانات التجارة بين المنطقتين. ونتيجة لذلك، انفتحت كل من المؤسسة، والبرنامج السعودي للصادرات، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على العمل سوياً من أجل تطوير برنامج لتعزيز التجارة الإقليمية، بهدف تعزيز التجارة بين أفريقيا والدول العربية. وقد أعد الشركاء سنة 1435 هـ مجتمعين وثيقة المشروع الأول والخطط التفصيلية للتدخل.

ومن المتوقع أن ينطلق المشروع في 2015 للتصدي للتحديات المتعلقة بتنمية القدرات التي تواجهها مؤسسات دعم التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها على تحسين المعارف والمهارات، والخبرات في مجال التسويق والجودة وتطوير المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنظيم سلسلة من لقاءات التعارف بين رجال الأعمال لتطوير ممرات تجارية بين المنطقتين. كما يسعى الشركاء في البرنامج لتقديم خيارات تمويل التجارة لتسهيل الصفقات التجارية المحتملة.

4.2. دليل تسهيل وتنفيذ التجارة

يتم تناول قضايا تسهيل التجارة في مختلف البرامج التي صممها ونفذها البرنامج وشركاؤه الإيمانيون. وكجهد إضافي على هذه المبادرات لسد الفجوة المعرفية وتيسير التجارة وتحقيق التكامل الإقليمي، تعاون البرنامج لإنجاز ترجمة دليل تسهيل تنفيذ التجارة إلى اللغة العربية وعرض نسخة منه على الموقع الإلكتروني. ويضم دليل تسهيل وتنفيذ التجارة سلسلة من آليات تيسير التجارة والمعلومات (الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمعايير وأفضل الممارسات). ومن المقرر أن ينظم البرنامج في 2015 العديد من البرامج التدريبية على تدابير تيسير التجارة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمحيط الهادئ، لتعزيز القدرات المحلية في الدول الأعضاء لتنفيذ هذه التدابير بشكل فعال على المستويين الوطني والإقليمي. وقد تم إطلاق النسخة العربية من الدليل رسمياً خلال "ورشة العمل الإقليمية في مجال خفض تكلفة التجارة من أجل النمو الشامل والمستدام"، الذي نظم في عمان، الأردن خلال 21-23 أبريل 2015.

4.3. المركز الإقليمي الدولي للتدريب على التجارة في غرب أفريقيا

يعتبر استثمار المؤسسة في مركز بناء القدرات والمعرفة الإقليمي في المجالات ذات الصلة بالتجارة مثالا آخر على الأهمية التي توليها المؤسسة لهذا الموضوع. وسوف يعمل المركز، المزمع إنشاؤه في غينيا، كمركز للتجارة الإقليمية لغرب أفريقيا. وفي 1435، قامت المؤسسة بالتنسيق مع مكتب تنسيق التجارة بكندا باستكشاف إمكانية مشروع مشترك لإنشاء المركز. وفي إطار المشروع، سيتم إعداد مواد التدريب للمدربين في وحدات معيارية للتصدي للفجوة المعرفية لدى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير والتجارة الخارجية. ومن المقرر أن ينظم في 2015 برنامجان اثنان لتدريب المدربين.
